الفصل السابع

تهويد القدس

مجدي السيد

اكتسبت القدس، عبر تاريخها المديد، أهمية إستراتيجية بالغة؛ نظرًا لبعدها الديني والسياسي شديد التأثير على المنطقة المحيطة بها. فقد كانت، ولا تزال، تمثل صراعًا جدليًا بين الكيان الصهيوني الاستيطاني الإحلالي، وبين أصحاب هذه الأرض، ومالكيها، وهم الفلسطينيون العرب.

إن المخططات الصهيونية، المتعلقة بتهويد مدينة القدس، ترجع إلى بدايات مؤتمر «بال» بسويسرا عام ١٨٩٧، الذي دعا إلى إقامة «وطن قومي يهودي»، وصولًا إلى ما يسمى «إسرائيل الكبرى».

مع قيام إسرائيل، عام ١٩٤٨، على أرض فلسطين، واحتلال تلك الدولة لأجزاء كبيرة من المدينة، وإعلانها القدس عاصمة لها، دخلت القدس مرحلة جديدة في هذا الصراع.

لقد شكلت حرب يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧ نقطة تحول كبرى في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث قامت إسرائيل على إثره باحتلال مدينة القدس، ومنذ ذلك التوقيت عملت جاهدة على السيطرة عليها، وتغيير معالمها بهدف تهويدها، وإنهاء الوجود العربي فيها، وقامت دولة الاحتلال بالعديد من الإجراءات، والتدابير، وإصدار القوانين ضد المدينة وأهلها، والذي تمثل في مصادرة وإزالة الأراضي العربية، وتهجير أهلها، وبناء العديد من المستوطنات اليهودية في الجزء الشرقي من المدينة، والاستيلاء على (حائط البراق) فضلًا على العبث بالمقدسات الإسلامية والمسيحية، وانتهاك حرمتها، وتدميرها، بهدف تغيير المعالم الحضارية المميزة لمدينة القدس.

حتى يمكننا فهم عملية تهويد القدس، يجب أن نراها، ليس باعتبارها عملية عشوائية، وإنما باعتبارها مخططًا له أهدافه الواضحة، ويتمثل في تأسيس «القدس الكبرى الموسعة» اليهودية الخالصة، ككتلة استيطانية ضخمة، تمزق ـ

وإلى الأبد ـ الوحدة الجغرافية للضفة الغربية. وفي سياق ذلك، فإن أهداف الصهيونية، ومتطلبات الدولة جعلت من التهويد «judaization» أو الأسرلة للجغرافيا العربية لفلسطين، بهدف طمس المعالم العربية، وذلك إما عن طريق التفريغ الجسماني للأهالي العرب من هذه المنطقة، أو عن طريق غلق هذه المناطق، ومنع العرب من استعمالها فعليًا، أو عن طريق زيادة الاستيطان اليهودي[١].

عند الحديث عن الاتفاقيات والتسويات التي تجري بين الكيان الصهيوني، والحكومات العربية المتعاقبة، فلسطينية وغير فلسطينية، فإن أي طرح سياسي لإنهاء الصراع يستبعد عودة القدس للعرب كاملة لا يتوقع له أن يحظى بالاستقرار أو الاستمرار.

اغتصاب وتهويد القدس

«لماذا لا تعاد فلسطين إلى اليهود ثانية؟! فعلى أساس توزيع الله للأمم فلسطين هي وطنهم، إنها ملك لهم، طردوا منه بالقوة، وخلال وجودهم فيه كان وطنًا غزير الثمار، وكان يؤوي الملايين من اليهود، الذين أقاموا فوق تلاله ووديانه المصانع، والمزارع، وكانوا شعبًا صناعيًا وزراعيًا، كما كانوا تجارًا على درجة كبيرة من الأهمية، كانوا مرتكزًا للدين، والحضارة، فلماذا لا تبادر القوى الدولية، بموجب معاهدة «برلين» سنة ١٨٧٨، والتي أعطت بلغاريا للبلغار، وصربيا للصرب، أن تعيد فلسطين إلى اليهود؟!»[٢].

هكذا يتم تزييف التاريخ، ويتم الحديث عن فلسطين كوطن تاريخي لليهود، وذلك كما جاء بالمذكرة سابقة الذكر، والتي كتبها القس الأمريكي، وليم بلاكستون، عام ١٨٩١، وجمع عليها توقيعات ٤١٣ شخصية يهودية على مستوى العالم، ورفعت إلى الرئيس الأمريكي، بنجامين هاريسون، تطالب بعقد مؤتمر دولي من أجل «إعادة اليهود إلى فلسطين»[٣].

بالفعل، عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا في أغسطس/ آب ١٨٩٧، ومن ذلك التاريخ بدأت الخطوات العملية والحثيثة لإقامة الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، وتحويلها إلى قاعدة للهيمنة الغربية على الشرق العربي.

كانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قد استهدفت القدس، في مرحلة تسللها، إبان الحكم العثماني الفلسطيني، بين عامي ١٨٨٢ - ١٩١٧، فبدأت بإحضار مهاجرين يهود أوروبيين للعيش فيها، إلى جانب أهلها من عرب فلسطين، الذين كان منهم أعداد قليلة من اليهود، بين كثرة من العرب مسلمين ونصارى[٤].

قررت الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية تفتيت، ووراثة، وتوزيع المشرق العربي، وذلك في اتفاقية «سيكس ـ بيكو» في مايو/ آيار عام ١٩١٦، وقد وقعت الاتفاقية بين فرنسا، وبريطانيا، حيث تم الاتفاق على تقسيم المنطقة العربية إلى مناطق سيطرة، حيث وضعت لبنان وسوريا تحت السيطرة الفرنسية، والأردن، والعراق تحت سيطرة بريطانيا، على أن تبقى فلسطين دولية[٥].

تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية جيمس بلفور عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت، فيما بعد، باسم «وعد بلفور»، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان اليهود على تراب فلسطين[٦].

اعترف في هذا الوعد من قبل حكومة الانتداب البريطاني باليهود شعبًا له كل حقوق الشعوب في أوطانها، وتم التأكيد على الحقوق السياسية لليهود، بينما أشير إلى الشعب الفلسطيني «بلفظ» الطوائف غير اليهودية، مع إغفال الإشارة إلى حقوقهم السياسية، والاكتفاء بالإشارة إلى حقوقهم المدنية والدينية فحسب[٧].

شرعت سلطات الانتداب البريطاني في تطبيق «وعد بلفور»، فسهلت عمليات الاستيطان اليهودي، كما أسهمت في إنشاء المؤسسات الثقافية، والدينية اليهودية في المدينة، وفي شراء الأراضي العربية، وغيرها في منطقة القدس، ومحيطها، وعلى الأخص غربي البلدة القديمة، واتجهت كذلك إلى تقسيم الأرض بين العرب واليهود، والذي تبلور بقرار الأمم المتحدة، رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، وذلك بمنح العرب ٣, ١٢٢ كم٢، ومنح اليهود ١٧٧ كم٢، في الوقت الذي كان فيه ٣٣, ٩٤كم٢ من الأراضي الفلسطينية مملوكة للعرب حتى عام ١٩٤٨، غير أن القدس مثلت، عمليًا، العقدة الأساسية أمام هذا القرار؛ ولذلك اتخذ التعامل معها طابع المعالجة الخارجية، عبر فكرة تدويلها كمنطقة قائمة بذاتها[٨].

بدراسة قرار التقسيم السابق، يتبين لنا اختيار الأراضي الساحلية السهلية المميزة لتمنح للكيان الصهيوني، في حين خص قرار الأمم المتحدة العرب بالمناطق الجبلية الوعرة، فهناك تداخل بين أراضي الدولتين المقترحتين، وعزل للجزء الخاص بغزة وما حولها عن بقية الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يؤكد أهمية العوامل الجغرافية كخلفية لاختيار الأراضي التي تمنحها الأمم المتحدة للصهاينة، كي تساعدهم على تكوين دولة قوية آمنة، في حين تم اختيار أراض وعرة، منعزلة عن بعضها، متقطعة الأوصال، لتقوم عليها دولة عربية ضعيفة، تعتمد على العدو في كل مجالات الحياة، ولا تتحقق لها الوحدة العضوية، التي هي أهم شروط الدولة القوية [٩].

مع تراجع نفوذ الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، الإنجليزية، والفرنسية، في الشرق العربي، وحلول النفوذ الاستعماري الجديد (الأمريكي)، تولى الأخير الرعاية والقيادة للمشروع الصهيوني، وهو الاستعمار الذي يمتلك أصولًا فكرية، ودينية، وسياسية، جعلته يلعب الدور البارز في الصراع العربي ـ الإسرائيلي في الحقبة الأخيرة.

وفي سياق هذا التاريخ الأمريكي إزاء هذه القضية، كانت هناك العديد من المحطات والمواقف الاستعمارية التي من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر، قرار الكونجرس الأمريكي، في ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٥، اعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وشروع الحكومة الأمريكية في بناء سفارتها بالقدس على أرض هي في الأصل مملوكة للوقف الخيري الإسلامي!، ثم جدد الكونجرس هذا القرار في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٢، في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، الذي وقع على هذا القرار، ملغيًا بذلك كل القرارات التي أصدرتها المنظمات الدولية بوضع الأراضي المحتلة [١٠].

إذا كانت الصهيونية ـ الإنجليزية قد بدأت أول تطبيقات مخطط اغتصاب القدس وفلسطين بوعد بلفور سنة ١٩١٧، فإن الصهيونية الأمريكية قد بلغت الذروة على هذا الطريق، وذلك بوعد «بوش» لشارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، وكان ذلك في ١٤ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، ذلك الوعد الذي كتبه بوش في «رسائل الضمانات»، التي تضمن لإسرائيل كل فلسطين، والتي تحرم اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيش منهم في المنافي أكثر من ستة ملايين نسمة، من حق العودة الذي قررته الشرعية الدولية، في قرار الأمم المتحدة، رقم ١٩٤، فحتى الحقوق المدنية والدينية التي ضمنها «وعد بلفور» لعرب فلسطين، جاء وعد «بوش» ليحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة [١١].

تهويد عمراني وديموغرافي

مع قيام إسرائيل، عام ١٩٤٨، على أرض فلسطين، واغتصابها لأجزاء كبيرة من مدينة القدس، إلى جانب أراض فلسطينية أخرى، وإعلان الدولة الإسرائيلية القدس عاصمة لها، دخلت القدس مرحلة جديدة من الصراع الديني والسياسي، على حد سواء، بين العرب والمسلمين من جهة، والكيان الإسرائيلي وحلفائه الغربيين من جهة أخرى [١٢].

تبنى ديفيد بن غوريون، مؤسس إسرائيل، توجهات تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية بخصوص تقسيم القدس، حيث سعى بن غوريون لإنشاء ما يسمى «القدس الغربية»، وأطلق على البلدة القديمة ومحيطها اسم «القدس الشرقية»، وقد حدد بن غوريون موقفه هذا في رسالة للحكومة البريطانية قبيل صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، قائلًا: إنه لن يتنازل عن القدس، وإنه لا بد من الفصل بين الأماكن المقدسة في شرقي المدينة وغربها. كما دعا هذا الزعيم الصهيوني إلى وضع رقابة دولية على شرقي المدينة، وطالب باعتبار اليهود من سكان القدس مواطنين في الدولة اليهودية [١٣].

تأثر وضع أهالى فلسطين من نتائج الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي نشبت في كل من عامي ١٩٤٨، ١٩٦٧، فنتج عن حرب ١٩٤٨ أن قسمت القدس إلى غربية وشرقية، حيث حكم الأردن المنطقة الشرقية بنسبة ٥ , ١١٪ ، واحتلت إسرائيل المنطقة الغربية ، بنسبة ١ , ٨٤٪ واقتطعت ٤ , ٤ ٪ منها كمنطقة دولية تتبع الأمم المتحدة، وحدد القرار حدود القدس الخاضعة للتدويل، حيث شملت عين كارم، وموتسا في الغرب، شعفاط في الشمال، وأبو ديس في الشرق، وبيت لحم في الجنوب، ونظرًا لضيق الأراضي، والزيادة السكانية، صودق على أول مخطط رسمت فيه حدود بلدية القدس عام ١٩٥٢، حيث ضمت إلى نفوذ البلدية ضواحي سلوان، رأس العامود، العوانة، أرض السماد، والجزء الجنوبي من شعفاط، وأصبحت مساحة البلدية ٥ , ٦ ك.م٢ .. وفي عام ١٩٥٩، أوصي بتوسيع حدود بلدية القدس وأمانة القدس، فقامت شركة بريطانية، برئاسة كاندل، بوضع مشروع لتوسيع حدود البلدية، ليصل إلى ٥ , ٧ ك.م٢، ولكن نشوب حرب ١٩٦٧ أوقفت المشروع، وإذا كانت مساحة القدس، قبل ١٩٦٧ قد بلغت ٥ , ٦ كم٢، فإنه بعد عام ١٩٦٧ بلغت ٥ , ٧٠كم٢، وبهذا الأسلوب استطاعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن تخلق واقعًا جغرافيًا وسكانيًا في القدس الشرقية، وأخذ الصراع العربي ـ الإسرائيلي على منطقة القدس مظهرًا ديموغرافيًا، فقفز عدد السكان اليهود عام ١٩٦٧ إلى ١٦٠ ألفًا، شكلوا، لأول مرة، أغلبية يهودية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وقد أقيمت ١٥ مستعمرة على هذه الأراضي، وتم بناء ٣٠ ألف وحدة سكنية لليهود، مقابل ٥٥٥ وحدة للعرب، وتم الاستيلاء على ٣٣ ٪ من مساحة القدس بشكل مباشر [١٤].

عن طريق الاحتلال والقوانين تفتقت العقلية الإسرائيلية عن أسلوب جديد هو أسلوب المصادرة، بالطرق غير المباشرة، عن طريق وضع الهياكل التنظيمية لتطوير أي قرية أو مدينة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقرية العيسوية، والتي تبلغ مساحتها ١٠٤١٧ دونمًا، جاء المخطط الإسرائيلي ليختصر مساحتها إلى ٦٦٦ دونمًا، توزعت إلى ٨ , ٢٣٪ مساحات خضراء، ٥ , ٧ ٪ مبان عامة، ٤ , ٥٤٪ مناطق تحديد البناء، و ٣ , ١٤٪ للطرق. أما الهدف الثاني لهذه المخططات فهو تقسيم هذه القرى، وإحاطتها بالمستعمرات من جميع النواحي، بغرض السيطرة عليها، وإنهاء وجودها كقرية، وتحويلها إلى مجموعة من الأبنية، موزعة وبعيدة كل البعد عن جيرانها، وتدميرها اقتصاديًا واجتماعيًا[١٥].

تكمن الخطورة الحقيقية في المشروع الصهيوني ليس في اغتصاب الأرض فحسب، ولكن أيضًا، في مفهوم ما يسمى «بالحدود» بالنسبة للكيان الإسرائيلي، فهو مفهوم متحرك، يتطور مع تطور هذا الكيان، ونموه، كما يرافقه تطور المجال الحيوي الذي يعني الحيز، والمناخ، المنتظر أن يمتد إليه الكيان الصهيوني في المراحل القادمة؛ ولذا يحرص الكيان الإسرائيلي على بقاء مجاله الحيوي في حالة عجز وشلل، كي لا ينشأ عنه إعاقة مستقبلية لتمدده [١٦].

الأمر الواقع

أدى احتلال إسرائيل للقدس الشرقية، عام ١٩٦٧، إلى فرض سلطة الأمر الواقع على شطري المدينة، وقد ادعت إسرائيل السيادة القانونية على «القدس الموحدة»، وفرضت قوانينها عليها، باعتبار أنها عاصمة الدولة الصهيونية إلى الأبد. ومنذ ذلك الحين، وإسرائيل تقوم بإحداث تغيير جوهري في واقع المدينة الديموغرافي، والتاريخي، والحضاري، ذلك لكي يلغي الاحتلال الإسرائيلي الطابع العربي للمدينة، سعيًا إلى أن يستبدل به الاحتلال الطابع اليهودي الاستيطاني [١٧].

اتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء حكومات «المعراخ»، أو«الليكود» على فرض سياسة الأمر الواقع، حيث وضعت البرامج الإستراتيجية، والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف، فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس، وتوحيدها بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، وطبقا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم رحيعام زئيفي حدود البلدية لتضم أراضي ٢٨ قرية ومدينة عربية، وإخراج جميع التجمعات السكانية العربية، لتأخذ هذه الحدود وضعًا غريبًا، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع. وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من ٥ , ٦كم٢ إلى ٥ , ٧٠كم٢، وتصبح مساحتها مجتمعة، (الشرقية والغربية ٥ , ٨٠كم٢)، لتتوسع، مرة أخرى، عام ١٩٩٠ باتجاه الغرب، لتصبح مساحتها، الآن، ١٢٣كم٢ [١٨].

بدأت الجرافات الإسرائيلية في رسم المعالم لتهويد القدس، من أجل فرض الأمر الواقع، وخلق ظروف (جيوسياسية)، يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فبدأت بوضع الأساسات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستوطنات، أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين، لتخلق واقعا جغرافيًا، وديموغرافيًا، وخلخلة سكانية في القدس العربية، وبعد أن كان السكان الفلسطينيون يشكلون أغلبية عام ١٩٦٧، أصبحوا أقلية عام ١٩٩٥، وبعد أن كانوا يسيطرون على ١٠٠٪من الأراضي أصبحوا لا يسيطرون إلا على ٢١٪ من الأراضي، بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد، ورسم الحدود، وهي حدود القدس الكبرى (المتروبوليتان) لتشمل أراضي تبلغ مساحتها ٨٤٠ كم٢، ولتبدأ حلقة أخرى من إقامة المستعمرات خارج حدود البلدية، ولكن هدفها هو التواصل الإقليمي والجغرافي ما بين المستعمرات، خارج حدود البلدية، والواقعة في الضفة الغربية [١٩].

تمكنت قوات الاحتلال الاسرائيلي إثر عدوان يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧ من احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية (البلدة القديمة)، ومحيطها، حيث شرعت في تهويد المدينة، وفرض وجودها فيها، واتخذ من ذلك أربعة أشكال أساسية:

● **الأول**: هدمت سلطات الاحتلال الحي الإسلامي المعروف بحارة الشرف، في حي المغاربة، عقب الاحتلال، مباشرة، في ١١ يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧، حيث تم ضم أرضه إلى الساحة المقابلة لحائط البراق، التي يطلق عليها «ساحة المبكى».

وتم أثناء ذلك هدم مسجدي البراق والأفضلي، وهدم ١٣٥ منزلًا، وتهجير ٦٥٠ فلسطينيًا، علمًا بأن ممتلكات الحي كانت ملكًا للأوقاف الإسلامية.

● **الثاني**: توطين اليهود في حي المغاربة، وتسميته بالحي اليهودي، واستملاك الممتلكات الإسلامية، والوقف الإسلامي ما بين هذا الحي وحارة الأرمن، وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٩.

● **الثالث**: منذ عام ١٩٧٩، تم تشكيل العديد من الجماعات الاستيطانية اليهودية بالقدس والتي ألفت بينها اتحادًا سُمي «عطر اليوشنا»، أي «جمعية تجديد الاستيطان» في مدينة القدس، ويهدف هذا الاتحاد إلى استملاك العقارات في الأحياء الإسلامية المجاورة للحرم، في قلب المناطق العربية، وذلك بتوطين أسر يهودية مختارة في وحدات سكنية يتم إنشاؤها.

● **الرابع**: احتلال مساكن العرب الفلسطينيين في الأحياء الإسلامية، وادعاء ملكيتها من قبل العديد من اليهود، وتوج ذلك بقيام أرييل شارون، رئيس الوزراء الأسبق (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) باحتلال أحد المنازل العربية الفلسطينية عام١٩٨٧، في الحي الإسلامي المجاور للحرم الشريف[٢٠].

ترافقت التغيرات، والإجراءات التي اتبعتها الحركة الصهيونية، سواء منها التغيرات السياسية، أو الدينية، أو القانونية، الهادفة للوصول إلى «أورشليم المقدسة»، مع تسارع محموم لإجراءات التهويد على الأرض، فقد قامت إسرائيل بمحاوله إحراق المسجد الأقصى، في ٢١/٨/١٩٦٩، والقيام بحفريات، وشق أنفاق تحت المقدسات الإسلامية، وهدم بعض الآثار ذات الأهمية التاريخية، ناهيك عن مصادرة أراض، ومعابد أثرية، تاريخية، موقوفة، وتحويل بعض المقابر، والمعابد الإسلامية، والمسيحية إلى معابد أو نواد لليهود [٢١].

توزعت الحفريات حول المسجد الأقصى، وتحته ، بحثًا عن الهيكل، الذي تدعي إسرائيل وجوده أسفل الصخرة الشريفة، بهدف إنشاء مدينة يهودية تحت الأرض، ومن أهم هذه الحفريات حفريات الجهة الجنوبية للمسجد الأقصى، حيث يعمل المحتل على بناء ما يسمى (مدينة داود)، وأكبر هذه الحفريات، وأخطرها، على الإطلاق هو الطريق «الهيروديانى»، الذي يمتد لمسافة تزيد عن ٦٠٠م، ويربط ساحة البراق بالمدخل الجنوبي لمدينة داود. وثاني هذه الحفريات هي حفريات الجهة الغربية للمسجد، وتعد هذه الجهة العصب الرئيسي للمدينة اليهودية التي يبنيها الاحتلال تحت المسجد الأقصى، ومنها حفريات ساحة البراق، والتي اشتملت على هدم الكثير من الأبنية الإسلامية، والتاريخية،المهمة. أما ثالث هذه الحفريات، وهي الخاصة بالجهة الشمالية للمسجد، التي تتركز في منطقة (المدرسة العمرية)، وتشمل موقعًا واحدًا، تنشط فيه الحفريات، وهو موقع «بركة القبرة»، والتي يدعي الاحتلال بأنها كانت بركة تبلغ مساحتها ٨٢٥م٢، مما يعني أن الحفريات في هذه المنطقة سوف تستمر لفترة طويلة، وحتى كشف كل المساحة المدعاة للبركة [٢٢].

تقوم سلطات الاحتلال الصهيوني بتدخلات فظة في عمل دائرة الأوقاف الإسلامية، حيث تمنع حكومة الاحتلال دائرة الأوقاف من إجراء أي ترميم في المسجد الأقصى دون الحصول على إذن مسبق من سلطة الآثار الإسرائيلية. وهناك تدخلات سافرة في حركة المصلين، حيث تمنع سلطات الاحتلال المصلين من الوصول للمسجد، وتقيد حركتهم في محيط المسجد، وداخله، وتراقب جميع تحركاتهم فيه، من خلال شبكة من الكاميرات، والمجسات الحرارية، موزعة في أرجائه [٢٣].

ـ التمويل والتهويد

أدرك الجانب الصهيوني، مبكرًا، أهمية المال في تجسيد فكرة الاستيطان منذ أن قدم هرتزل عرضًا للخليفة العثماني، عبد الحميد الثاني، بأن يتولى اليهود حل مشكلة المديونية العثمانية نظير تسهيل حركتهم في فلسطين [٢٤].

وقفت الصناديق المالية، والبنوك، والمصارف الممولة للأنشطة الصهيونية، رأسا برأس، مع التنظيمات متعددة الأغراض، فما من تنظيم صهيوني، يهوديًا كان أم غير يهودي، صغر حجمه، أم كبر، إلا وتوفر على جناح مالي مناسب، يمول أشغاله، ومن جماع هذه الأجنحة تكون رأس مال المشروع الصهيوني، بحيث كان من النادر أن يجأر نشاط صهيوني بالشكوى من العوز المالي، مثلما يحدث باستمرار على الصعيد العربي الفلسطيني في القدس مثلًا [٢٥].

يتبوأ رجال المال والأعمال مركز الصدارة في شتى التنظيمات الصهيونية، وقد كانت منظمة «بيكا» أقدم مؤسسة صهيونية تضع الاستيطان على رأس أهدافها، من صنع وتمويل المليونير اليهودي إدموند روتشيلد منذ عام ١٨٨٢. ومما هو جدير بالذكر أن «بيكا» كانت تقدم المال للمستوطنين اليهود، والراغبين في الانتقال إلى فلسطين، آخذة في الاعتبار ما يلزم هؤلاء لحيازة الأرض، وتكوين بؤر التوسع، والانطلاق الاقتصادي، وبهذه الآلية تمكنت «بيكا» من إنشاء ٤٢ مستوطنة يهودية، هي الأقدم في فلسطين، كما قد تم إنشاء ما يسمى «صندوق الجباية اليهودي» عام ١٩٢٠، وكان له نفس الرؤية السابقة إزاء تمويل الراغبين في الانتقال لفلسطين. وبحلول عام ١٩٤٧ كان «الصندوق القومي اليهودي» امتلك نحو ٥٤٪ من الأراضي التابعة للوسط اليهودي في فلسطين. وعندما أعلنت الدولة طور الصندوق أهدافه، مضيفًا إليها عمليات استصلاح الأراضي، واستيعاب المهاجرين، وتوفير فرص العمل، والخدمات الصحية، وتمويل التعليم اليهودي. وبنظرة عامة، كان الجانب الصهيوني، إجمالًا، يحظى بتفوق في استحضار المال وتوظيفه، مقارنة بالجانب العربي الفلسطيني، وفي الوقت الذي يتحرك فيه سماسرة الأرض، زاحفين إلى أراضي القدس، مسلحين بالأموال، والتسهيلات الحكومية الإسرائيلية، فإن أبناء القدس يشكون مر الشكوى من العوز، وضيق ذات اليد [٢٦].

ـ تهويد المؤسسات الفلسطينية

كان استحواذ القدس على المؤسسات الأولى المركزية، بالنسبة للجانب الفلسطيني، أحد أهم مصادر احتفاظ المدينة بموقعها خلال حقبة ما قبل النكبة، والانتداب البريطاني، لكن السياسة الانتدابية المتحالفة مع الحركة الصهيونية كان لها رأي آخر، فقد سعت إلى ما يحجب هذا الموقع، فراحت الحركة الصهيونية تزاحم المجتمع الأصلي في القدس، ومثلما سعت لاصطناع مدينة تل أبيب، عملت على افتعال القدس عاصمة لكيانها، واتبعت منهجية

التدرج، والزحف، والاستيطان في القدس. وما أن أوشك الانتداب على الرحيل حتى كانت المؤسسات الصهيونية الاقتصادية هي الأعلى صوتًا وسطوة، نتيجة الدعم المالي، والحماية الانتدابية السابقة، بالإضافة إلى سن قوانين، ولوائح جمركية، وضرائب، تخدم الحركة الصهيونية من الناحية الاقتصادية، حتى أصبحت قوة اقتصادية كبيرة، قادرة على التواجد الفعال في القدس. عندما استكملت إسرائيل احتلال القدس عام ١٩٦٧، أصبحت المدينة في وضع شديد الخطورة، من حيث قدرة الجانب العربي الفلسطيني على الدفاع عن وجوده المؤسساتي بها، فقد أصدرت إسرائيل قرارًا بضم القدس إليها في ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧، وقرارًا آخر بحسبانها عاصمتها الموحدة الأبدية في ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠، وبين هذين التاريخين قامت إسرائيل بما لا حصر له من عمليات هدم المؤسسات الفلسطينية، وإحلال المؤسسات الإسرائيلية محلها، وقامت بغلق البنوك العربية، ودمجت البلدية العربية للمدينة في بلديتها، وفرضت قضاءها الخاص، وسيطرتها القانونية على مختلف الأنشطة والمؤسسات، وأصدرت عشرات القوانين التعسفية الجائرة لتأكيد تدمير البنية المؤسساتية العربية الفلسطينية في القدس [٢٧].

يمكن تصنيف عملية تدمير المؤسسات الفلسطينية في القدس ضمن أدوات تهويد فلسطين عمومًا، وهي ضمن إستراتيجية عامة، تتبعها الحركة الصهيونية لتهويد فلسطين عامة، والقدس خاصة.

من نماذج المجالات التي ترد في هذا السياق

١ ـ تهويد التعليم

كان إنشاء «الجامعة العبرية» في القدس مثلًا قويًا لزعزعة الحقائق المؤكدة لمركزية المدينة المقدسة في الحياة العربية الفلسطينية لصالح الجانب الصهيوني، وذلك عندما وضع رئيس اللجنة الصهيونية حاييم وايزمان حجر الأساس لها في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩١٨، وتم توسيعها تدريجيًا حتى اكتملت في عام ١٩٢٥. وتعتبر الجامعة العبرية أحد أهم مشاريع الحركة الصهيونية في الفترة الانتدابية لتهويد مدينة القدس، وعندما تم احتلال القدس عام ١٩٦٧، سارعت السلطات الإسرائيلية بوضع يدها على جميع المدارس الحكومية، ومكاتب مدير التعليم الأردني في المدينة، وأعلنت بأن غرضها هو إخضاع التعليم في جميع المدارس الحكومية لبرامج التعليم التي تطبقها على المدارس العربية في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، كما أعلنت في الوقت ذاته عن إلغائها لبرامج التعليم الأردنية، فضلًا على أن سلطات الاحتلال عمدت إلى إصدار قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٩، وتقرر العمل به اعتبارًا من ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. والقانون، في إجماله، حلقة جديدة من حلقات التهويد، واستهدف الإشراف الكامل على جميع المدارس الطائفية والأهلية، كما فرض على المدارس والجهاز التعليمي فيها الحصول على تراخيص إسرائيلية تجيز لهم ولها الاستمرار بممارسة المنهج، كما فرض عليها الإشراف الإسرائيلي الكامل، بالنسبة لبرامج التعليم، والمصادر التمويلية [٢٨].

نشأت ٤ كليات في سنوات مختلفة، وأماكن متفرقة بجهود عربية فلسطينية، وهي «كلية العلوم والتكنولوجيا» عام ١٩٧٧، و«كلية الدعوة وأصول الدين» عام ١٩٧٨، و«كلية الآداب للبنات» عام ١٩٨٢، على افتراض إداري بأنها جميعًا تشكل «جامعة القدس»، لكن لم تحظ تلك الجامعة، حتى الآن، باعتراف إسرائيل. فلا تزال إجراءات عرقلة مسيرة تلك الجامعة تشتد، كلما كان ذلك مجديًا للسياسة الإسرائيلية. ومن تلك الإجراءات، مراقبة علاقة الجامعة بالسلطة الفلسطينية، ومراقبة الدعم المالي الذي يصل إليها، وعرقلة حركة التعليم فيها [٢٩].

٢ ـ الشؤون البلدية

يبرز تعلق المشروع الصهيوني بهذا الهدف، خاصة بالنسبة لمدينة القدس، طوال مرحلة ممتدة من قيام السلطات الإسرائيلية، في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧، فور استكمال احتلال المدينة، بحل المجلس البلدي، المنتخب، للقدس الشرقية، وإلحاق البلدية العربية ببلدية القدس المحتلة منذ ١٩٤٨، وعرض العمل وفق هذا القرار الجبري على رئيس البلدية العربية نفسه (روحي الخطيب) وحين رفض، تم طرده من المدينة ومن فلسطين بأسرها.

هذا الإجراء القمعي لم يتبع مع أي بلدية فلسطينية في الضفة والقطاع، وتم تنفيذه بشدة، وصرامة، بعيدًا عن أي ترتيبات تدريجية. هكذا بضربة واحدة، استولت إسرائيل على جميع ممتلكات البلدية العربية، وسجلاتها، وأثاثها، وألحقتها بالدوائر الإسرائيلية، وألغت جميع القوانين، والأنظمة الأردنية المعمول بها، ثم أتبعت ذلك بإلحاق جميع الخدمات البلدية الفلسطينية، كشبكات المياه، والطرق، والصحة، والبيئة، إلى البلدية الموحدة الجديدة، وبالتالي انفردت السلطة الإسرائيلية بالسيطرة على هذه المؤسسة بكل ما تؤديه من خدمات حيوية، سمح لإسرائيل بمهمات كل ما من شأنه العمل على تطفيش الأهالي العرب الأصليين [٣٠].

٣ ـ تهويد الاقتصاد

بعد أن ت محاصرة القدس العربية من جميع الجهات بالمستعمرات اليهودية، ومصادرة ٣٤٪ من مساحة القدس، وإسكان الألوف من المستوطنين الإسرائيليين، بدأت مرحلة أخرى من عملية التهويد، وضرب العصب الاقتصادي العربي الفلسطيني، وذلك بالإعلان عن مخطط جديد لمركز مدينة القدس، بغرض تقييد النشاط التجاري العربي الفلسطيني بها، وطمس معالم التجارة، والصناعة العربية [٣١].

اتبعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في هذا المجال سلسلة من الإجراءات استهدفت من ورائها تضييق الاقتصاد العربي الفلسطيني، وإذابته تدريجيًا، في بوتقة الاقتصاد الإسرائيلي، فقامت السلطات الإسرائيلية بغلق البنوك القائمة، آنذاك، مثل «البنك العربي»، «وبنك القاهرة ـ عمان» و«العقاري الأردني الأهلي»، وصادرت تلك السلطات أموالًا واستبدلت العملة الإسرائيلية بالعملة الأردنية، واستولت عليها، كما منعت السلطات الإسرائيلية إدخال أي إنتاج زراعي، أو صناعي من القدس، والمدن المحيطة بالقدس، والضفة الغربية، إلى أسواق مدينة القدس، فيما أدخلت جميع أنواع البضائع الإسرائيلية إليها. ولقد أدى هذا المنع إلى حرمان أهالي القدس من استهلاك الإنتاج، حتى ولو كان من مزارعه، وفتح باب التعامل الإجباري بين بعض التجار المقدسيين، وبين بعض التجار الإسرائيليين، وحرمان المنتج العربي الفلسطيني من أسواق كانت تستهلك قسما كبيرًا من إنتاجه. وأدى هذا الحرمان إلى تقليص الإنتاج، وبالتالي تخفيض الأيدي العاملة فيه، وإضافته إلى طائفة العاطلين عن العمل، أو إلحاق بعض هذه العمالة تحت ضغط العيش للعمل لدى السلطات المحتلة، أو إحدى مؤسساتها[٣٢].

٤ ـ تهويد القضاء

إثر الاحتلال الإسرائيلي للقدس في ٧/ ٦/ ١٩٦٧، أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جميع المحاكم النظامية في المدينة، كما اتخذت الإجراءات التهويدية الآتية:

(أ) نقلت مقر محكمة الاستئناف العليا من القدس إلى رام الله.

(ب) أدمجت محاكم البلدية، والصلح في القدس بالمحاكم الإسرائيلية المماثلة القائمة في الجزء المحتل سابقًا من المدينة، ونقلت إليها جميع سجلاتها وأثاثها.

(ج) طلبت من القضاة، والموظفين العرب والفلسطينين تقديم طلبات للالتحاق بوزارة العدل الإسرائيلية.

(د) فصلت القضاء النظامي القائم بالقدس عن شؤون الضفة الغربية، وألحقته، كليًّا، بالقضاء الإسرائيلي.

(هـ) أوعزت سلطات الاحتلال إلى أجهزتها بعدم تنفيذ أي حكم، أو قرار، صادر من المحاكم الإسلامية، كما تجاهلت كليًّا أي شكاية ترفعها إليها دوائر الأوقاف أو رئيس الهيئة الإسلامية التي تألفت بعد الاحتلال في القدس، لترعى شؤون المسلمين في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقد شمل هذا التجاهل لقرارات المحاكم الإسلامية وأعمالها عدم الاعتراف بشهادات الزواج ، والطلاق، والإرث، والوصايا، والوقف، وغيرها مما له علاقة بالأصول الشخصية للأهالي الفلسطينين

(و) أقدمت سلطات الاحتلال على إصدار قانون أملاك الغائبين، وتطبيقه على جميع العرب الفلسطينين الغائبين عن القسم المحتل الجديد، وباشرت بتسجيل جميع الأموال المنقولة، وغير المنقولة التي تخص أولئك الغائبين، وكنتيجة لهذه الإجراءات وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيديها على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات، كما حجزت، ولا تزال تحجز، ما يصل إلى علمها من أموال منقولة، وأسهم شركات تخص أولئك الغائبين [٣٣].

٥ ـ تهويد الأسماء

عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ احتلالها لمدينة القدس، إلى تغيير أسماء الشوارع، والساحات، والطرق العربية والتاريخية، واستبدالها بأخرى يهودية، وكجزء من خطة تهويدية تستهدف إزالة معالم الحضارة الإسلامية العربية عن المدينة المقدسة، وفيما يلي بعض هذه المناطق التي هودت:

- تل الشرفة أو المشارف	جيعات هفتار .
- طريق السواد	رحوب هقكاي .
- حارة الشرف	مشغاف لداخ .
- سوق الحصر	حباد.
- عقبة اغنيم	شونيه هالكوت.
- ساحة باب الخليل	ميدان عودة صهيون.
- باب المقار	رصوب بيتي محسيي.

ولكل اسم من الأسماء المستبدلة دلالة وتاريخ، ترتبط كلها بتاريخ العرب والإسلام في المدينة المقدسة، وبالتالي

فإن إزالة هذه الأسماء تعتبر إزالة وطمسًا للتاريخ العربي الإسلامي للمدينة المقدسة، واعتداء بيِّنًا على مدينة القدس العربية الأصل [٣٤].

حتى مدفع رمضان الذي يعد واحدًا من أبرز المعالم الرمضانية في مدينة القدس المحتلة لم يسلم من محاولات التهويد، إذ وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية جملة شروط، وقيود لإطلاق قذائفه، التي تنبه الصائمين لمواعيد الإفطار والإمساك منذ عشرات السنين، فقد اشترطت بلدية القدس أن يحضر المسؤول عن المدفع دورة تدريبية لعملية إطلاق القذائف، بالإضافة إلى الحصول على تراخيص من ٧ جهات إسرائيلية، هي وزارتا، العمل، والداخلية، والشرطة، والموساد، وغيرها، على أن يشرف على عملية الإطلاق مرافق يهودي من البلدية[٣٥].

خـاتمـة:

تسمح لنا مقاطع هذه الدراسة باستنتاج مجموعة الخلاصات التالية:

١- نجح الاحتلال الصهيوني فى إجراء التهويد بنسبة كبيرة فى مدينة القدس، وذلك ضمن منظومة إستراتيجية متكاملة، قام الاحتلال الصهيوني بتخطيطها، وتنفيذها على أرض الواقع.

٢- نستطيع الآن تقدير حجم الضغوط التى مارستها الحركة الصهيونية لتهويد القدس، ونستطيع أيضًا تقدير حجم المقاومة الفلسطينية لذلك الاتجاه، فى ظل محددات غير مواتية وكيانات غير متكافئة، تحت مظلة الدعم الأمريكي الصارخ للاحتلال الصهيوني.

٣- جميع اتفاقيات السلام، التى وقعت منذ عام ١٩٧٩، وحتى اليوم حول القدس وفلسطين، كانت نتيجتها تهويد أكثر للقدس، فى حين أننا لا نعير المقاومة الشعبية اهتمامًا كبيرًا، ولا نزال ندير لها ظهورنا، فهى رصيد الأمة الحقيقي الذي لا ينضب أبدًا.

* * *

هوامش الفصل السابع:

(١) هند بطلموس، **تهويد القدس في زمن التراخي العربي والإسلامي**، مركز الشرق العربي للدراسات، ١/٨/٢٠٠٨ ـ انظر الموقع: www.asharqalarabi.org

(٢) د. محمد عمارة، **في فقه الصراع على القدس وفلسطين**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢ .

(٣) **المرجع نفسه**، ص ٦٢.

(٤) د. أحمد صدقي الدجاني، **الخطر يتهدد بيت المقدس**، مركز الإعلام العربي، سلسلة «كتاب القدس»، القاهرة، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٣.

(٥) عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

(٦) بهاء فاروق، **فلسطين بالخرائط والوثائق**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص ٦٤ .

(٧) عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٨) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٣ .

(٩) رشا حسني. النكبة ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٨، **صامد الاقتصادي**، (عمان)، عدد ١٥٣، السنة ٣٠، تموز/ (يوليو) ـ آب (أغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، ص ١٨.

(١٠) عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(١١) **المرجع نفسه**، ص ٦٩.

(١٢) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(١٣) **المرجع نفسه**، ص ٢٧٤.

(١٤) د. فاروق أحمد مصطفى، الاستيطان الإسرائيلي في القدس، **الندوة الدولية، القدس التاريخ والمستقبل (٢٩ ـ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٦)**، مركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط، ١٩٩٦، ص ٣٩٢.

(١٥) **المرجع نفسه**، ص ٣٩٣.

(١٦) حسني، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

(١٧) الدجاني، مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

(١٨) السيد خليل التفكجي، الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج. **(انظر: الندوة الدولية، القدس، التاريخ والمستقبل (٢٩ ـ ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٦)**، مركز دراسات المستقبل ـ جامعة أسيوط ١٩٩٦، ص ٣٥٥.

(١٩) **المرجع نفسه**، ص ٣٥٦.

(٢٠) فاروق، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٢١) مؤسسة القدس الدولية، **(عين على الأقصى ٢٠٠٨)**، انظر الموقع: www.aquds_online.org

(٢٢) **المرجع نفسه**.

(٢٣) **المرجع نفسه**.

(٢٤) د. محمد خالد الأزعر، **القدس ـ بين الانتفاضة والتفاوض**، مركز الإعلام العربي، «سلسلة كتاب القدس»، القاهرة ٢٠٠١، ص ١٣٠.

(٢٥) **المرجع نفسه**، ص١٣١.

(٢٦) **المرجع نفسه**، ص ١٣٢.

(٢٧) **المرجع نفسه**، ص ٥٤، ٦٦.

(٢٨) **موقع رمش العين**، بوابة فلسطين، ٨/ ٩/ ٢٠٠٨، انظر الموقع: www.eyelash.psl.

(٢٩) الأزعر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧، ٧٩.

(٣٠) **المرجع نفسه**، ص ٨٠، ٨١.

(٣١) التفكجي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٠.

(٣٢) موقع رمش العين، **مرجع سبق ذكره**، ٩/ ٩/ ٢٠٠٨، انظر الموقع: www.eyelash.psl.

(٣٣) **المرجع نفسه**، ١٠/ ٩/ ٢٠٠٨، انظر الموقع: www.eyelash.psl.

(٣٤) **الموقع نفسه**، ١١/ ٩/ ٢٠٠٨.

(٣٥) **إسلام أون لاين**، مدفع رمضان يقاوم التهويد، ٨/ ٨/ ٢٠٠٨، انظر الموقع: www.Islamonline.net.